الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/164(09/25)/14-خ(14909)

كلمة

دولة الإمارات العربية المتحدة

رئاسة الدورة العادية (164)

القاها

معالي خليفة شاهين المرر

وزير دولة – دولة الإمارات العربية المتحدة

في الجلسة الافتتاحية
لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (164)

القاهرة:
الخميس 4 سبتمبر/ايلول 2025

-

معالي/ أيمن الصفدي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة،

أصحاب السمو والمعالي والسعادة وزراء الخارجية،

معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،

السيدات والسادة،

أود أن أنقل بأن دولة الامارات أعربت عن خالص تعازيها الصادقة وتضامنها مع الشعب السوداني الشقيق في ضحايا الانزلاق الأرضي المدمر، الذي وقع بقرية ترسيني شرق جبل مرة في السودان. اننا نقدم خالص تعازينا ومواساتنا الى أهالي وذوي الضحايا والى الشعب السوداني الشقيق في هذا المصاب الأليم، ونجدد وقوف دولة الامارات الى جانب الشعب السوداني الشقيق في هذه الظروف الصعبة.

يطيب لي في البداية أن أتوجه بأسمى معاني التحية والتقدير لأصحاب السمو والمعالي والسعادة الوزراء وجميع الزملاء الحاضرين، ولمعالي الأخ/ أيمن الصفدي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين، للمملكة الأردنية الهاشمية، على الجهود المتميزة والمثمرة التي بذلها الأردن الشقيق خلال ترأسه لأعمال الدورة العادية السابقة لمجلسكم الموقر، وخاصة في ظل ظروف استثنائية حرجة شهدتها منطقتنا العربية، ولا زالت، بما ساهم بصورة كبيرة في دفع مسيرة العمل العربي المشترك وعزز من التعاون العربي في مواجهة تحديات مصيرية. وأن أقدم شكرنا الجزيل لهذه الجهود الطيبة.

والشكر والتقدير موصل لمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وفريقه في الأمانة العامة، على الجهود المبذولة في الإعداد الجيد لأعمال هذه الدورة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

تبدأ هذه الدورة لمجلسكم الموقر في لحظة بالغة الأهمية والخطورة في المنطقة في ضوء التطورات الجيوسياسية التي لا زالت تتوالد توترا وإضطرابا وعدم يقين، ومع أن عملنا المشترك لم يكن، في أي وقت من الأوقات، خاليا من التحديات والأزمات، غير أن هذه اللحظة مفصلية وخطيرة. لذا تتطلب جدية وجراءة وواقعية سياسية في العمل العربي المشترك، وتفعيل مؤثر لدور الجامعة العربية ومؤسساتها، ومجلسكم الموقر في مقدمتها، يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة في معالجة الأزمات والتحديات التي تواجهها دولنا العربية والمنطقة بأتساعها. وبالتأكيد أن هناك حاجة للإبتكار والتغيير في أساليب العمل لإحداث التأثير المطلوب، وتعظيم الجهد العربي المشترك للتركيز على معالجة القضايا المصيرية المعنية بالأمن والإستقرار في المنطقة والبناء والتنمية والإزهار لدولها وشعوبها.

وانطلاقا من نهجها الثابت، فإن دولة الإمارات تؤمن بأن تغليب الحوار والدبلوماسية لحل الخلافات والنزاعات وبناء جسور الشراكة

والتعاون، وتعزيز قيم التضامن والتسامح والتعايش السلمي، هي الضامن لمعالجة الأزمات وحل المعضلات، وهي الممكنات الرئيسية لبناء الدولة الوطنية القوية والإقليم المستقر، واستدامة النمو والاستقرار والسلم العالمي للأجيال الحالية والمستقبلية، في إطار من إحترام وإعمال القانون الدولي، والمبادئ المستقرة في إحترام سيادة وإستقلال الدول ووحدة إراضيها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وعدم إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها في حل الخلافات والنزاعات.

ومن هذا المنطلق أدانت دولة الإمارات العدوان الإيراني على دولة قطر الشقيقة، وأعتباره خرقا فاضحا للقانون الدولي ولسيادة دولة قطر وسلامة أراضيها، معلنة تضامنها مع دولة قطر ودعمها لكل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها.

وكانت دولة الإمارات قد أدانت الهجمات الإسرائيلية التي تعرضت لها إيران، داعية إلى عدم التصعيد وضبط النفس والإلتزام بالقانون الدولي وإعمال الحلول الدبلوماسية، وتجنب ما يزعزع الأمن والإستقرار في المنطقة.

وإنطلاقا من النهج الثابت لدولة الإمارات فإنها تتمسك بالوصول إلى حل سلمي لقضية الاحتلال الإيراني لجزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسي، من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة أو

القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

شاركت دولة الإمارات في مؤتمر حل الدولتين، المنعقد في نيويورك، برئاسة كريمة من المملكة العربية السعودية وفرنسا، وانضمت إلى الإعلان الصادر عن الرئاسات المشتركة للمؤتمر. وأصبحت لدينا الآن وثيقة ترسم خارطة طريق نحو تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، التي تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

وفي ضوء الزخم المتزايد للإعتراف بالدولة الفلسطينية، علينا أن نعمل على البناء على ما تحقق في مؤتمر حل الدولتين، وحشد أكبر دعم دولي، ليس فقط لإيقاف الحرب في غزة، وتوفر المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة بكميات كافية ودون عوائق، وتنفيذ متطلبات اليوم التالي هناك، ووقف مسار التهجير وضم الأراضي، وإنما كذلك لوقف التدهور في الأوضاع في الضفة الغربية والقدس الشريف، والممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، وتغول المستوطنين والمتطرفين الإسرائيليين، بما في ذلك المتطرفين من الحكومة الإسرائيلية، والضغط بما فيه الكفاية للعودة إلى طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين، بقيادة منظمة التحرير

الفلسطينية، والإسرائيليين، للوصول إلى الحل العادل والشامل والمستدام. وفي هذا وذاك علينا توحيد سردية السلام ونبد التطرف ومكافحة الإرهاب.

وتقوم دولة الإمارات بدور نشط وفعال في كل هذه المجالات، فهي تقود الجهد الإنساني في قطاع غزة، وتواصل توظيف أدواتها وأتصالاتها السياسية لتهيئة البيئة المواتية للمفاوضات، وتعزز نشر سردية السلام ونبذ التطرف والعنف والمواجهات.

وفيما يتعلق بالسودان، تعمل دولة الإمارات، مع الدول الفاعلة في الإقليم، ومع الإصدقاء، على معالجة تبعات الحرب الأهلية المستعرة في السودان، وإعادة السودان إلى سكة التحول الديمقراطي والحكومة المدنية المستقلة عن سيطرة أي من الأطراف المتحاربة. وفي هذه الأثناء نواصل دعم العمليات الإنسانية المنقذة للحياة، وإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى المناطق الأكثر حاجة. وهذا إنطلاقا من موقف دولة الإمارات الراسخ في دعم الشعب السوداني الشقيق في توقه لتحقيق السلام والإستقرار، وضمان مستقبل كريم في سودان موحد ومزدهر.

وفي الشأن اليمني، فإننا نعمل على تقديم العون الإنساني والتنموي لدعم وضع الحكومة اليمنية الشرعية لمواجهة التحديات وما يكابده الشعب اليمني الشقيق من معاناة. وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلى تحمل مسئولياتها في دعم الشعب اليمني والإسهام الفعال في الحل السياسي للأزمة اليمنية، في أطار الدور المحوري للمملكة العربية السعودية الشقيقة في قيادة تحالف دعم الشرعية وجهودها في الوصول إلى عملية سياسية يمنية لحل الأزمة بما يحقق مصالح الشعب اليمني.

وفي ظل التطورات الإيجابية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية مؤخراً، توكد دولة الإمارات موقفها الراسخ في دعم وحدة لبنان وسيادته وعدم التدخل في شئونه الداخلية، وأحترام القرارات الوطنية لمؤسسات الدولة اللبنانية الحاكمة. وفي هذا الصدد رحبت دولة الإمارات بقرار الحكومة اللبنانية لحصر السلاح بيد الدولة، وبسط سيادتها وسلطتها على كامل ترابها الوطني، وترى في هذا القرار خطوة مهمة في دعم الاستقرار والأمن، وتحقيق تطلعات الشعب اللبناني الشقيق وطموحاته في التقدم والتنمية والإزدهار.

كما تؤكد دولة الإمارات على أهمية الأمن والسلام والاستقرار في سوريا، وتدعم جميع الجهود والمساعي المبذولة لتحقيق آمال الشعب

السوري الشقيق في الأمن والاستقرار والتنمية في إطار وحدة الدولة السورية وإستقلالها وسيادتها.

وبالمثل فيما يحفظ أمن واستقرار ووحدة ليبيا، وتجاوز تحديات الوضع القائم، ويحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق نحو الاستقرار والتنمية والازدهار.

والأمر موصولا، في التأكيد على دعم الحكومة الفيدرالية الصومالية في مواجهة الإرهاب وبسط وتأمين سيادتها الوطنية، وما يحقق للصومال أمنه واستقراره ووحدة أراضيه ويحفظ استقلاله، وعدم التدخل في شئونه الداخلية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن هذه اللحظة المفصلية من التحولات الجيوسياسية في المنطقة وما تشهده من أوضاع مضطربة، تستدعي كذلك إيلاء أهمية بالغة لعزيز الروابط الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، وخلق مزيدا من الشراكات بين الدول العربية.

ومن الأهمية بمكان أن يكون لمجلسكم الموقر دورا فاعلا، ودعما سياسيا واضحا، للجهود التي يتولاها المجلس الاقتصادي والإجتماعي، وذلك لتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجالات محورية وحيوية تشمل المناخ والمياه، وأمن الطاقة وتنويع مصادرها والتحول

إلى الطاقة النظيفة، والتحول الرقمي، والتعليم، وإستخدام أدوات الذكاء الأصطناعي، فضلا عن التطوير المعرفي الحكومي، وتحديث الحوكمة والنظم الاقتصادية. ففي عالم سريع التحول يعد التعاون الشامل ركيزة أساسية في التأقلم وتحقيق النمو والإزدهار المشترك.

وفي سياق التحولات الجيوأقتصادية العالمية، وأرتفاع وتيرة التنافس، وإزدياد تعقيدات التجارة الدولية، وتطور العمل الاقتصادي للتجمعات متعددة الأطراف إقليميا ودوليا، فأنه من الواجب إنتهاز البيئة المواتية، وإعطاء أولوية لتطوير الشراكات الاقتصادية في العمل العربي المشترك، بما يفتح أفاق جديدة لتعزيز وإستدامة سلاسل الإمداد البينية، وتعظيم حجم التجارة البينية، وتسريع التكامل الصناعي والإقتصادي العربي.

وفي مختلف هذه المجالات الاقتصادية الحيوية، تولي دولة الإمارات أولوية بارزة في علاقاتها الإقليمية والدولية، وتتبوأ مكانة متقدمة، إيمانا منها بأن التعاون الإقليمي والدولي ضروري لنمو المعرفة ولمعالجة التحديات الوطنية والعالمية.

فأرسينا بنية إقتصادية قوية ومستدامة قادرة على المنافسة في السوق العالمية، وأصبحت دولة الإمارات شريكا عالميا في رحلة بناء مستقبل قائم على التكنولوجيا المتقدمة والإبتكار والذكاء الأصطناعي.

وتم أعداد خطط وإستراتيجيات لتهيئة الأجيال القادمة لمستقبل مختلف، وعالم جديد ومهارات متقدمة.

ولتوسيع قاعدة الشركاء الإقتصاديين والتجاريين، عملنا على توقيع إتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، بما في ذلك مع الدول العربية، بما يساهم في تعزيز دور ومكانة دولة الإمارات مركزا عالميا للتجارة وممرا للسلع والخدمات، وبيئة مزدهرة للإستثمار والصناعة والتكنولوجيات واللوجستيات، وشريكا إقتصاديا موثوقا.

وللمساهمة الفعالة في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من تداعيات تغير المناخ، وصولا إلى الحياد المناخي، والحفاظ على البيئة، تطبق دولة الإمارات نهجا إستباقيا ومتكاملا في دعم الإستثمارات الخضراء والإستدامة، وتنويع مصادر الطاقة ورفع كفاءة إستهلاكها والحد من الهدر والفاقد بوسائل مبتكرة تقنيا وإداريا. وأصبحت دولة الإمارات نموذجا في دعم تمويل المبادرات البيئية من خلال صكوك الإستدامة، مما يعزز الإستدامة كجزء أساسي من إستراتيجيات النمو الأخضر.

ولمعالجة أزمة ندرة المياه، أطلقت دولة الإمارات "مبادرة محمد بن زايد للمياه" عام 2024 لرفع الوعي بهذه الأزمة وتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمعالجتها، وتعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف في

هذا المجال. ويتواصل العمل لإستكمال التحضير لإستضافة "مؤتمر المياه" الدولي في العام 2026 بالشراكة مع جمهورية السنغال.

وتوفير الأمن المائي على صلة وثقة بتعزيز الأمن الغذائي وإستدامته، لذا تؤكد دولة الأمارات على أهمية بناء الشراكات إقليميا ودوليا لتعزيز منظومة الأمن الغذائي وإستدامة سلاسل الإمداد، ودعم تطوير إنتاج وطني مستدام معززا بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة الغذائية.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

في المجال الاجتماعي، أعلن صاحب السمو رئيس دولة الإمارات، حفظه الله، عام 2025 عام المجتمع، لتجسيد رؤية قيادية استشرافية تعكس التزام الإمارات بتعزيز التلاحم المجتمعي وترسيخ القيم الإنسانية القائمة على العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية، وتعبيرا عن أن تراثنا الوطني يستند إلى قيمنا الإسلامية الراسخة والتقاليد العربية العريقة، التي تعمل على ترسيخ مركزية دور الأسرة في المجتمع، وتعزز قيادة الشباب، وإيلاء تمكين المرأة ومساهمتها في الحياة العامة أولوية بارزة، ورعاية الطفولة وحماية حقوقها ومستقبلها.

وفي المجال الإنساني تولي دولة الإمارات للأعمال الإنسانية والمساعدات الإغاثية والتنموية، حيزا أساسيا في سياستها الخارجية وجهودها الدولية. فقد أنشئت "وكالة الإمارات للمساعدات الدولية" في أكتوبر 2024، ثم أطلقت "مؤسسة إرث زايد الإنساني" في نوفمبر 2024، تخليدا لإرث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وأطلقت "مؤسسة محمد بن زايد للأثر الإنساني" في شهر مارس 2025، كلها كيانات وطنية معنية بدعم الجهود الخيرية والإنسانية للارتقاء بجودة الحياة وإيجاد عالم أفضل للجميع بجانب إثراء الجهود المستدامة في مجال الصحة العالمية، وتعزيز الإمكانات البشرية ودعم أولويات الصحة الدولية، إضافة إلى إتاحة الفرص للمجتمعات الأكثر احتياجاً في مختلف أنحاء العالم، ولمد يد العون وتقديم المساعدات الإنساني والإغاثية للشعوب والمناطق الأكثر حاجة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

وقبل الختام، لا بد من الإشارة إلى إن محاربة التطرف والإرهاب من جهة، وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي والوسطية من جهة أخرى، هي سمات أساسية ومترسخة في نهج وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، ونحن مستمرون في نشرها وتعزيزها في سبيل خير البشرية وبناء الازدهار وتقوية روابط التضامن والتعايش في المجال الإقليمي والدولي.

وفي الختام، نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالنا بالنجاح والتوفيق ويوفقنا إلى كل ما يحقق رفع شأن العمل العربي المشترك، والخير والعزة والأمن والاستقرار والإزدهار لمنطقتنا العربية، والإسهام الإيجابي والفعال في الجهد الإنساني العالمي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،